آفاق

أجواء صنعاء (٨)

فضل النقيب

□ حار الناس في سرِّ علي عبدالله صالح، ولكل روايته، وللناس فيما يعشقون مذاهب، هذه المقدرة العجيبة على الإدارة الحاذقة لبلد بالغ التعقيد مثل جغرافيته : الجبال المتطاولة حتى ليظن المرء أن اليمن ليس فيه سوى الجبال، مهاوي الوديان وانبساطاتها كأنها الأراجيح مربوطة بيد جبل وجبل تشع مثل اللآلئ في أعقاب المطر، المناطق الوسطى الخضراء التي تصطاد (٨٠٪) من أمطار اليمن، والذي شهق المشير عبدالحكيم عامر عندما أطل عليها من أعالي سمارة فقال أين أنا، أفي سويسرا أم في اليمن حقاً.

ومن قطع تلك المناطق طولاً في عرض يظن أن اليمن بأسره حديقة غناء، الشطآن اللازوردية على امتداد (٢٤٠٠) كيلو متر تسترق النظر إلى الأمواج اللاهية البيضاء وأفواج الأنسام القادمة من وراء البحار وأشعة الشمس المثيرة للسحاب.

ومن هام في تلك الشواطئ المترامية يظن أن اليمن هي البحر ولا شيء غير البحر، ثم الصحارى الشرقية السافية، موطن الطرق التجارية القديمة ومستقر مدن الحضارات التي سادت ثم بادت ولا تزال آثارها تدل عليها، ولابد أن سكانها يرونها يمن التاريخ والحاضر والمستقبل، فهم يهيمون بكثبانها عشقاً وبأقمارها شوقاً، فاليمن هي الصحراء الممتدة من مارب والجوف وشبوة إلى حضرموت والمهرة.

يمن علي عبدالله صالح هي هذا التنوع الحيوي الغريب والعجيب والمدهش يتمثل في سحنات الناس وملابسهم وعاداتهم الموروثة ونداءاتهم الموصولة بالحبل السري للحياة، فمنهم النارية الطباع، ومنهم الهادئون اللينون، ومنهم المتحضرون، ومنهم البداة، ومنهم البين بين، ولا يسوس هذا البلد الذي اتسع بعد الوحدة ففاق بمساحته بلاد الشام، إلاَّ رجل حكيم، ليس من طبعه الغضب، يتسع صدره لهذا التنوع فيكون في سياسته مثل شوكة الميزان، لا تُخسر ولا تميل فهي بين ذلك قواماً.

ومن أسف أن الكثيرين من الساسة يخوضون في الحياة السياسية خوض عشواء إما من قلة حيلة وقصر نظر، وإما من مصالح ومنافع ضيقة، وإما عن تعصب لا يرى إلاَّ لونه ونهجه، وإما عن مكابرة هي إلى الهواء أقرب، أو تقصير هو إلى الذنب أجذب.

في مجلس الرئيس الذي تحدثت عنه بالأمس ترى المسؤولية الملقاة على عاتق الرجل الأول تهديه إلى أن يكون رفيقاً بالناس جميعاً، فتهوله الأعباء التي تتحدث عنها الأرقام، ولكنه لا يستهولها ولا يهرب منها : (٥٠٠) ألف طفل يدخلون الصف الأول الابتدائي كل عام، إنها أفواه تريد حياة كريمة وتعليماً مثمراً وعملاً مستقبلياً.

إذاً فالمشكلة السكانية أشبه بقنبلة موقوتة، محاصصة الأرياف والمدن، حقوق المحافظات في التنمية وفرص العمل.

إذاً لابد من إحصاء سليم وموثوق للسكان والمساكن لتتضح الرؤية ويتم إحكام التخطيط وتقوم السلطة المحلية بواجباتها، وهو يعرف ما يريد وما له وما عليه، بعيداً عن المركزية التي تأكدت أمراضها.

يتحدث الرئيس عن التنوع الثقافي الذي يثري الوطن، ولكنه ينبذ الانحصار الثقافي والعيش في كهوف الماضي المظلمة.

سرِ علي عبدالله صالح هو سر اليمن الذي لم يستطع كرّ الدهر أن يحني قامته لأنه مؤمن بنفسه، للرئيس ذاكرة فولاذية : لا تنسى ولا تطمس أدق التفاصيل، وهي تعمل عمل السدود في تصريف المياه حسب حاجة الأرض، وهو مثل أفضل أهله : جسور غير هيّاب، حليم إذا صبر، كاسر إذا انتصر، سموح إذا أسر، يحب الشعر والكلمة الذكية، ويأنس إلى الدعابة، أما عن ضيافته وبشاشته وترحيبه، فحدث ولا حرج.

بين خطيئة قابيل .. وإثم العولمة

□ كنت مشهوراً، حتي حين، بالتركيز والحذاقة .. ولكن قبل أيام تحطمت هذه الشهرة على يد نشال غير محترم فاقد الضمير والانسانية .. اعتدى أثما على جيبي المسكين في زحمة الباصات لينتج منه مبلغا لابأس به هو قيمة الانتاج الفكري. وقد كان الشعور بالصدمة والذهول أول ما ساروني تلى ذلك هم وغم وتسهيد وفرار عبثي من مجرى الواقع المكتظ بارتال الديانة واحمال الاعباء والمصاريف .

وليد المشيرعي

واليوم وعلى مبعدة من ذلك الحدث الذي قد يقع لاي مخلوق من مخاليق الله يمشي في الاسواق ويركب الباصات ولا تطأ قدماه التكاسي والخصوصي الا لماما .. اليوم اقول بكل ثقة انني تجاوزت الاثار النفسية والمعنوية لحادثة النشل اما المادية فلا تزال في علم الغيب .

واقول ايضا ان اللص مهما كان متحجر القلب يظل عرضة لتأنيب الضمير والشعور بالذنب ولذلك فهو يكبت تلك المشاعر ويلجأ للتنفيس عن ازماته باهراق حصيلة سرقاته اسرافا وعبثا .. واحيانا هناك من اللصوص من يمنح ايراده بالكامل لشحاذة في الطريق او يقدمه عن طيب خاطر لأول محتاج يلاقيه حتي لو لم يكن يعرفه من قبل .. وهنا لا أسجل تعاطفا او تأييدا بقدر ما اقرر واقعا عن ان شخصية السارق هي نتاج ظروف تربوية واجتماعية مضطربة تدفع بصاحبها إلى تعذيب الآخرين من خلال سلبهم اموالهم ومقتنياتهم .. وفي الوقت نفسه تعمل تلك الشخصية على تعذيب ذاتها عندما تدخل سجن الشعور بالذنب ..

وفي جميع الأحوال يبقى حدث السرقة هو الأشهر في تاريخ الافعال الاجرامية منذ بدء الخليقة ولاننسى ان دافع «قابيل» مرتكب جريمة القتل الاولى هو سلب المرأة التي كانت مقسومة لأخيه هابيل المظلوم ..

وكل الحروب التي عصفت بالبشرية منذ ذلك الحين حتى الآن جاءت خلفياتها مبنية على الاطماع والنوايا العدوانية لطرف ما يريد الاستيلاء على حقوق الطرف او الاطراف الاخرى .. وليست مبالغة عندما نقول «كل الحروب» فهذه المآسي الانسانية تسجل مواجهة دموية بين طرف لايملك وآخر يملك الأول يسعى لسلب الاخر .. وهذا الآخر معني بالدفاع عن ما في يديه وارضه من ثروة وانتماء .. و«من مات دون ماله وعرضه فهو شهيد » كما قال الرسول الاكرم عليه الصلاة والسلام ..

وبقليل من التعمق نقف على جوهر فعل السرقة عندما نجده سلوكا فطريا لدى الكثير من أصناف الحيوان .. وعندما نشاهد ما يمكن تسميته ملامح الشعور بالذنب على حيوان يسرق .. كالقط مثلا يرخي اذنيه ويطأطئ رأسه وهو يسرق قطعة لحم من مائدتك ..

وقد قال الأولون «السارق ذليل» وكم من لص اعتقل ووقع في قبضة القانون بفعل فزعه وهلعه من ظل شارد او بكاء طفل رضيع ..

والحديث عن هذا الداء يطول ويطول لكن اعمالا أدبية رائعة سجلت تحليلا لنفسية السارق كما في روايات « الجريمة والعقاب» لتولستوي و«البؤساء» لفيكتور هوجو و«اللص والكلاب» لنجيب محفوظ وغيرها من الاعمال التي ترسم خطا واضحا للتفريق بين من يرتكب فعل السرقة لمرة واحدة فيدفع الثمن غاليا من كينونته واحترامه لذاته ورضاه عن نفسه وبين من يمارس السرقة بمعناها الحرفي ولايهتز له جفن وفيها نجد أن الاول لايحصد سوى المرارة والندم والانهيار في منحدر الضياع والألم النفسي حتى لو لم تطله يد القانون ..

اما النوع الآخر فيظل في اتجاه واحد من إلغاء الجانب المضيء من روحه ليتحول مدمنا للسرقة وممارسا لها كاحتياج ملح ولإبقاء الضغط قائما على ما في نفسه من بقايا ضمير وفتات الطموح الانساني نحو الكمال وبلوغ المثل العليا ..

واتذكر هنا أقوال العديد من المفسرين والعلماء حول الاية الكريمة «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما..» ان المقصود بهذا الحد هو كل من ادمن ارتكاب السرقة وأصبحت مهنة له وليس من يرتكبها مرة واحدة مستسلما لضغوط معيشية مستدلين على ذلك بأن إضافة «ال» التعريف انما تفيد المداومة وان حكمة الله رسمت بدقة بلاغية في تلك الاية مسار العقوبة العظمى لجريمة السرقة وهي قطع اليد .. والاَّ لامرنا في كتابه الكريم بقطع يد كل من يسرق ..

وكما ثبت في تاريخ السيرة ان الخليفة الثاني عمر الفاروق رضي الله عنه أوقف حد السرقة في عام الرمادة وهو العام السابع عشر الهجري الذي شهد فيه المسلمون أسوأ موجة قحط ومجاعة وتكاثرت فيه حوادث السرقة لكثرة الفقراء والمعوزين للطعام .

وأعود من هناك، من دفتر التاريخ وشجونه، إلى عالم الواقع الذي نجد فيه للسرقة الف دافع ودافع بدءاً من البطالة وضعف الوازع التربوي مرورا بمحتوى الدراما التلفزيونية وثقافتها الاستهلاكية في النفوس وانتهاءً بضعف اجهزة الضبط وادائها المعلول والعاجز عن قمع ظاهرة النشل الآخذة بالانتشار في شوارعنا العامرة باهلها.. وهو الامر السلبي الذي تزيد طينته بلة.. قضية تأخر الاحكام القضائية وارتباك العقوبة وفي هذا الواقع يؤلمنا أن السارق لم يعد يسرق لحاجة بل لأنه يخضع بضعف شخصيته لكل تلك السلبيات الآنف ذكرها.

كما يؤلمنا أن الندم هو آخر ما قد يساور نفوس لصوص العصر ونشاليه وان هؤلاء في نهاية المطاف محسوبون على مجتمعنا اليمني الذي لم يعرف عنه سوى النقاء وعفة اليد والقناعة.

وفي دوامة هذا الألم لانملك سوى الدعوة الصادقة لكل الجهات التربوية والأمنية والبحثية لمحاولة الاقتراب من هذه الظاهرة الآثمة والغريبة التي تغزو بعض شبابنا والتوجه نحو كل ما من شأنه اجتثاثها من جذورها او على الاقل مكافحتها والحد من خطورتها سيما وأن المتضررين منها يوميا هم الاف من محدودي الدخل او لنقل من الأغلبية الصامتة وليس بضعة ميسورين يقيم الواحد منهم الدنيا ولايقعدها اذا داهم لص اسوار داره الفخيمة ..

وأختتم هنا بتساؤل طالما طرحته بعد قراءتي رواية «اللص والكلاب» وعن المقصود بعنوان الرواية .. ولا اجد حتى الآن اجابة سوى تلك التي تقول بان كلاب الحراسة تطارد اي لص وقد تمزق لحمه بأنيابها دون ان تكلف نفسها بالسؤال عن أسباب ودوافع قيامه بالسرقة .. والله أعلم ..

الإصلاح وإشكالية الفهم

احمد يحيى الديلمي

■ طغت التناقضات على ما عداها من التطلعات والآمال التي سبقت فعاليات منتدى المستقبل الذي عقد في المغرب وناقش على مدى يومين كل ما يتعلق بموضوع الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

وبرغم الأصوات التي تعالت لرفض عملية تمرير النوايا المبيته إلا أن لهجة الحماس في خطابات ممثلي الدول الكبرى اكدت العزم على بلورة الوصفات الجاهزة وفرضها إن تطلب الامر بما يعني ان الفكرة انحصرت في دور الطبيب الذي شخص العله وحدد العلاج اللازم للشفاء .

وذلك هو الوصف الطبيعي لنتائج اللقاء . وهذا لايعني التقليل من أهمية الحدث بقدر ما يمثل محاولة لقراءة الابعاد التي تنطوي عليها الرؤية المعدة سلفا التي ترسخت الفكرة عنها في ذهن أبناء المجتمعات المستهدفة ان ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وهو حدس استباقي لم يكن منبته الفراغ بل اعتمد على سيناريو المشهد السياسي، الذي يُغرق في الحديث عن التحول الديمقراطي دون أن يقوم بأي فعل ايجابي يخدم الاتجاه ويعزز الثقة به مع أن المفروض كان يحتم أن تترافق الدعوة مع انجازات حقيقية تنتشل المجتمعات من أجواء التخلف ومرارة الصراعات التي تكبل الارادة الذاتية عبر اعتماد مقومات فعلية تمهد الطريق أمام الجميع للإحساس بطعم الحياة لتتولى ترتيب أوضاعها وتتجاوز المشاكل الشاخصة وما تفرزه من احباطات تعمق السلبية وتحول بين المواطن وبين التفاعل مع الدعوة وفهم أبعادها على كافة المستويات.

لكن ذلك لم يحدث وهو أساس المشكلة؟!

مع وجود قناعة بأهمية الديمقراطية باعتبارها بديلا انسانيا وحضاريا يقود إلى تجاوز الاحتقانات والإشكالات التي تكبل العقول إلا أن عدم وجود الوعي الكافي بأوضاع المنطقة إضافة إلى ان تجاهل واهمال المكونات الماثلة في الواقع جعل النظريات الوافدة تأخذ مبدأ الفرض أو الفكرة احادية الجانب ومن ثم تحولت إلى مصدر للهواجس واثارة حالة من الريبة والخوف مما ادى إلى عدم التجانس وانعدام قوة الفعل التأثيري للرؤية في المجتمعات المستهدفة.

ومع التسليم بأن الديمقراطية تمثل السياج المنيع الذي يقي المنطقة مخاطر التقلبات والأزمات العاصفة الا ان عدم التلازم بين البعد الانساني وبين العمق الوطني ، أفقد المواطن القدرة على التفاعل مع النظريات الوافدة، حتى في المجتمعات التي افترضت حسن النية لم تتبلور حالة القبول الآ في الحدود الدنيا وعلى حذر .

أي أن عملية الاستيعاب ظلت قاصرة عن فهم طبيعة التوجه بابعاده الظاهرة والباطنة وظل الشعور السائد يؤكد الحاجة إلى تقويم النظريات الوافدة لإتقان التفاعل معها .

وهنا بدت حالة التعارض اكثر وضوحا في الشعارات التي ولدت الاحساس بوجود رغبة في توظيف اللقاءات الاقليمية والدولية التي تتصل بالاصلاح للاستغلال وخدمة أهداف مبيته تسعى إلى تعميق حالة الاستلاب السياسي والثقافي لدى دول المنطقة عبر تحويل الاعتراف المتبادل بين العرب واسرائيل إلى ظاهرة سلوكية وقبول متجانس دون الاهتمام بجذور المشكلة .

هنا لابد من الاشارة إلى ان فشل كافة الفعاليات التي عقدت لمخاطبة هذا الشأن على المستويين الإقليمي والدولي يرجع إلى تجاهل لب المشكلة ممثلة في الصراع العربي الصهيوني وعدم ترجمة البعد الانساني بكل معانية بإجبار الحكومة الصهيونية على الالتزام بكافة القرارات الدولية كأساس لخلق حالة التآلف والتجانس والتعايش السلمي بين دول المنطقة دون الحاجة إلى اللقاءات والإنفاق الكبير على المؤتمرات.

ومع التسليم بضرورة التواصل بين الشعوب على كافة المستويات إلا أن مشكلة العالم الأساسية تكمن في عدم وجود إدارة دولية صادقة تتصدى لحل المشكلة من جذورها . لان التعنت الاسرائيلي المعزز بدعم دولي هو الذي يفسد الود ويجعل التواصل بلا جدوى ولم يقف عند ذلك الحد من التأثير فقط لكنه مثل البؤرة التي قادت إلى تمدد ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله مما يعكس حاجة المجتمع الدولي إلى تبني صيغ واليات لحل هذه المشكلة بما تحمله من تعقيدات تحبط اي محاولة للاصلاح يضاف إليها انعدام الثقة الناتج عن ازدواج المعايير والكيل بمكيالين من قبل الأطراف الدولية المعنية وعندما تتعاضد هذه الأسباب مع سوء الفهم فانها تجعل المفاضلة راجحة لصالح بقاء الأوضاع كما هي عليه بكل ما تحمله من تحديات تلقي بظلالها الكثيفة على أية دعوة للاصلاح لانها تعزز الانقسامات وتؤجج الصراع وتقود إلى إحباط رغبات التنمية وتطلعات الشعوب الجادة لتحقيق النهوض الحضاري المطلوب أمام تلك الحقائق الناصعة فإن المهام الملحة التي تندرج في إطار ترجمة الرغبة الصادقة في الارتقاء بأوضاع المنطقة تتمثل في:

● تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي لإجبار حكومة العدو على الالتزام بمواثيق القانون الدولي.

● الموءمة بين عوامل التأثير الخارجي وبين المكونات الماثلة في الواقع.

● ترجمة البعد القيمي والاخلاقي للتحول.

● التدرج في ترسيخ قيم الديمقراطية.

● الارتقاء بوعي المواطن للوصول بفهمه إلى درجة الالتزام السلوكي للتعامل مع الديمقراطية وفق قيمها .. وتقاليدها واخلاقياتها فضلا عن دعم وتعزيز القدرات الذاتية بهدف تفعيل الإرادة السياسية التي تعين على تحقيق الإصلاح المتكافئ وصنع التحول المطلوب .

وجهة نظر

التحديث..

إبراهيم المعلمي

■ قليلون هم أولئك المتخصصون في مجالات العلوم التطبيقية والانسانية.. الذين يتابعون الجديد في مجالات تخصصاتهم ومهنهم العملية أولاً بأول..

● والأمر لا يقتصر على أصحاب هذه التخصصات فقط، لكنه ينطبق على كل ذي مهنة، فلا يكفي أن يصل المرء إلى مبتغاه في نيل الشهادة العليا والتخرج من الجامعة أو ما يتبعها.. والحصول على وظيفة يظل متحجراً فيها لعقود طويلة من الزمن، يمارس خلالها عملاً روتينياً يومياً بنفس الوتيرة وعلى نفس المنوال لازيادة ولا نقصان..

● وأمامي نماذج كثيرة من هؤلاء الذين غدروا بأنفسهم وغادروا هذا الواقع لأنهم اكتفوا بتلك الخبرات النظرية الضئيلة التي حصلوا عليها في مقاعد الجامعة.. وأغلقوا أبواب العلم والعالم من حولهم وظلموا انفسهم ومجتمعهم في آن واحد..

● فهؤلاء لا يجدون أنفسهم بأدنى قدر لتغذية عقولهم وترقية علومهم وتنمية معارفهم ومواكبة الجديد والبحث عن المزيد من الابحاث والدراسات والابتكارات التي يزخر بها العالم وتعج بها مراكز البحوث التي لا تتوقف عن انتاج الجديد في كل لحظة وساعة في مختلف مجالات العلوم.

● وفي المقابل القليل، هناك من يصل إلى أرقى المراتب في مهنته ويتقدم الجميع في مجال تخصصه ويبدع في انتاجه واكتشافاته وابتكاراته العلمية..

لأنه ببساطة لم يتوقف عند حد معين أو زمن محدد.. فهو دائماً شغوف بالحصول على الجديد والاطلاع المستمر على آخر ما توصل إليه العالم في مجال تخصصه..

● ومع ثورة التقنيات والاتصالات والمعلومات التي قلبت العالم رأساً على عقب ووفرت كميات هائلة من المعلومات والدراسات والابحاث والابتكارات صار من السهل على كل من لديه الدافع لتطوير نفسه وتعزيز معارفه ومواكبة المتغيرات في مختلف المناحي.

● ولم تعد الامكانيات الشحيحة التي دائماً ما نعلق عليها أسباب وعوامل الفشل، عائقاً أمام البحث والتطوير.. فقد اصبحت المعلومات والدراسات في متناول الجميع خاصة في زمن الفضاءات المفتوحة وشبكات الأنترنت الواسعة..

almalemi@hotmail.com

التعداد السكاني.. ماهيته وأهدافه وجدواه..!

سامي الحداد

●صادفت ليلة الخميس ١٦/١٢/٢٠٠٤م ديسمبر الحالي ليلة الإسناد الزمني والتي انطلقت فيها أكبر عملية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت وليستمر بعدها التعداد الفعلي طيلة عشرة أيام.. وخلالها بالطبع سيتأجج النشاط وسيكثف الجهد وستستنفر الطاقات المتوثبة لانجاح هذه العملية وتحقيق الأهداف المرجوة منها والمنشودة..

● لذا نظراً لترافق هذه العملية مع الحملة الإعلامية الموجهة لهذا الفعل الوطني الهام كان لا بد من تصعيد وتيرة الحملة الاعلامية وتكثيفها في مختلف وسائل الاعلام وذلك بهدف تعريف أفراد المجتمعات المحلية في مختلف الوحدات الادارية بماهية هذا الفعل وأهدافه وغاياته وملامحه..

● وبهذا الصدد يمكن تعريف التعداد على أنه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في بلد معين أو في جزء محدد واضح المعالم من هذا البلد.. وفي زمن ووقت محدد.. ويمكن أن يطبق هذا التعريف على أي موضوع يتضمن مفردات أخرى كالتعداد الزراعي مثلاً، والتي تتطلبها طبيعة ظروف هذا البلد أو ذاك..

● كما يعد التعداد السكاني من أضخم وأكبر العمليات وأكثرها تعقيداً وتكلفة.. وتتطلب لانجاح فعالياته ومراحله المختلفة.. الميدانية والمكتبية حشد وتنظيم مختلف الإمكانات المالية والبشرية وتوجيهها لتحقيق الهدف المنشود.. ومن أبرز ملامحه الى جانب ضخامة فعله وارتفاع تكاليفه أنه يتطلب برمجة وتخطيطا دقيقين والاستعانة بقدرات وكفاءات مؤهلة ومدربة جيداً وهو بالتأكيد ما أدركته سلفاً وقامت به اللجنة العليا للتعداد السكاني وتعمل على ترجمته في الميدان..

● أضف الى ذلك وبهدف معرفة ماهية وأهداف وجدوى عملية التعداد السكاني.. فإن معظم الدول إن لم تكن غالبيتها تأخذ بالتعداد العقدي والمنتظم أي مرة كل عشر سنوات وذلك بهدف الخروج من هذه العملية المعقدة والمكلفة «بضم الميم» بأرقام وبيانات ومعلومات احصائية جديدة ودقيقة.. يستطاع من خلالها الخروج بمعلومات وبيانات احصائية جديدة أخرى.. وذلك من خلال مقارنة نتائجها بنتائج التعداد السابق والذي تم قبل عشر سنوات كما يمكن وعبره التعرف على حجم الزيادة السكانية السنوية اضف الى كافة المتغيرات الأخرى.. وذلك استناداً بالطبع الى المساحة الزمنية التي تتيحها عملية التعداد العقدي- أي كل عشر سنوات- بينما لا تتيح عملية التعداد غير المنتظم - والتي تأخذ به بعض أو قلّة من الدول.. والذي يطلق عليه التعداد اللحظي أي إمكانية لقياس عملية التغيير في السكان خلال فترة محددة زمنياً.. وذلك يرجع لعدم انتظام هذه العملية ولمساحتها الزمنية التي لا تمكن القائمين بها من قياس عملية التغيير الذي طرأ على السكان ديموغرافياً واقتصادياً واجتماعياً.. ومن خلال المقارنة فيما بين التعداد السابق واللاحق..

● أما أهميته فتكمن في كون عملية التعداد تسهم الى حد كبير في توفير البيانات والمؤشرات والتي سترتكز عليها عملية التطوير والنهوض على المستويين المحلي والوطني.. ولعل من أهمها على المستوى المحلي وفي ظل نظام اللامركزية المالية والادارية الذي اتجهت بلادنا للأخذ به من خلال تجربة نظام السلطة المحلية وترسم ملامحه على أرض الواقع وتجري عملية التعداد السكاني لهذا العام ٢٠٠٤م إبانه .. فيمكن تلخيص جدواها وفوائدها على النحو التالي:

- امكانية وضع خطط التنمية المحلية السنوية على مستوى الوحدات الادارية «المحليات» بشكل دقيق ومبنية على قاعدة معلومات احصائية ورقمية دقيقة وصحيحة وصائبة.

- ضبط تحصيل الموارد المحلية والتي تسهم في تمويل تنفيذ المشاريع والخدمات التي تتضمنها خطة التنمية المحلية، وعدم التلاعب بها..

- عدالة توزيع المشاريع والخدمات الهامة والضرورية والملحة وبشكل متوازن.

- تخطيط وتنمية الموارد البشرية وتأمين فرص العمل للعاطلين.

- ا لتطبيق الفعال والناجع لبرامج الرعاية الاجتماعية وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي.

- التطبيق السليم الفعال والمدروس لبرامج الصحة الانجابية، ورعاية الأسرة، وتحسين أداء برامج رعاية الأمومة والطفولة.

- اضف الى الفوائد الأخرى التي لايتسع ذكرها هنا في هذا الحيز الضيق..

وكما أن الجدوى من هذا التعداد السكاني والتي ستحدث وستلقي بآثارها ونتائجها الايجابية على مستوى «المحليات» ، فإنها وبالتأكيد ستعكس آثارها الايجابية على المستوى الوطني.. إذ ستسهم مخرجات هذا التعداد في معرفة التوزيع الكلي والنوعي والجغرافي للسكان في الجمهورية.. والتعرف على نسبة النمو السكاني في مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة... وفي توفيره ايضاً لبيانات احصائية ستساعد الى حد كبير في صياغة الأهداف الاستراتيجية للسكان وتحسين وتنظيم ورفع فعالية السياسة السكانية..

لهذا بالاضافة الى توفيرها للاطر الإحصائية الحديثة والشاملة والتي سيتم الارتكاز عليها عند اجراء البحوث والمسوحات الاحصائية اللاحقة وغير ذلك من الفوائد والأهداف والمبالغ التي ستوفرها العملية التعدادية..

وبناءً عليه ونحن في سياق المرحلة الميدانية الأخيرة.. من مراحل التعداد وابتداءً من ليلة الاسناد الزمني.. كان لابد للعاملين في سياق العملية التعدادية من معرفة هذه المعلومات واستيعابها جيداً.. ومن تضمينها وتكثيفها أثناء الحملة الاعلامية ومن توعية المواطنين بماهيتها وبأهدافها وبجدواها.. وتعريفهم بأنها ستسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وتحسين مستواهم..وفي نهوض ورقي وتقدم الوطن اليمني وحثهم على الإدلاء ببيانات صحيحة ودقيقة لا زيادة ولا نقصان فيها... ومايزيد عن هذه الزيادة والنقصان في المعلومات المطلوب الادلاء بها من تأثير سلبي على العملية التعدادية.. وهز أطرها، وارتجاج نتائجها ومحصلتها النهائية وهو مايجب تجنبه وتفاديه..

■ الصلاحيات التي منحتها الدولة بقيادة الأخ الرئيس للمجالس المحلية تفوق أي صلاحيات في أعرق البلدان ديمقراطية وأنفتاحاً، كشاهد على أن ديمقراطية منبع العروبة الأول ضاربة الجذور، من قبل أن يعرف الشرق والغرب والجنوب والشمال على هذه اليابسة معنى الديمقراطية، وكان للقرآن الكريم أصدق تعبير عندما روى استشارة بلقيس لقومها قبل أن تبت في أمرها مع سليمان ، ومحاذيرها من أن يكون سليمان ملكاً غاشماً، فقالت كما نص القرآن الكريم« إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون» في اشارة الى أن اليمن في عهده الشوروي الديمقراطي آنذاك لايقبل حكما مطلقاً غاشماً، ولذلك بدأت بلقيس باختبار سليمان بارسال هدية له لتعرف ما إذا كان نبياً أم ملكاً فإذا به نبي فاطمأن قلبها على قومها وشعبها من أي ضيم..

وجرياً على السجية اليمنية المجيدة هاهو الأخ الرئيس القائد يمنح المجالس المحلية صلاحيات إدارة شئون بلدهم في عموم المديريات، دون الرجوع الى السلطة المركزية، مع توخي الابتعاد عن مجاملة القرابة والصداقة والوجاهة وجلساء الروابط المماثلة بتجرد نظيف لاترقى اليه أمراض المحسوبيات، فقد كادت السلطة العليا وعلى رأسها الأخ الرئيس القائد تمنح سلطات المجالس المحلية سلطات الدولة، فيما يتعلق بالشئون الداخلية في اطار مايخدم المصالح الشعبية سيراً على نهج اهتمام الأخ الرئيس بالريف كما الحاضرة، حتى لايكون هناك تفاضل بين أبناء الشعب في حاضرته وريفه، ومادامت المجالس المحلية قد حظيت بهذه الثقة المطلقة دون تحفظ ومحاذير، وعلى مسمع من الشعب اليمني ، فيجب أن لاتخيب أمل الجماهير المتعطشة لغدٍ أفضل بحافز من الأخ الرئيس ذاته..

ولاتنس المجالس المحلية أن الأخ الرئيس ينبه الشعب الى ما سها عنه في مجال البناء والتنمية فإذا ما قصّرت المجالس المحلية فإن الأخ الرئيس سينحاز الى الشعب دون شك وإن لم يفصح عن ذلك، وفي هذه الحالة يجب أن تضطلع المجالس المحلية بمواقف انجازية مشرفة في شتى مناحي تطوير البناء الوطني..

وهاهي حلبة السباق في مجال الانجاز واسعة أمام من يسعى لنيل قصب السبق، والتكريم الرسمي والشعبي، إذ لابد من معرفة المجالس المحلية، المتفوقة والعاثرة كامتحان يكرم المرء فيه أو يهان، وماكل مرة تسلم الجرة، لوجرى تهاون في الواجب المنوط بهذه المجالس، خاصة وعين الرقيب بتكليف شعبي ورسمي ترصد خطوات المجالس المحلية إيجاباً وسلباً بعد تذليل جميع الصعاب أمامها، ولم يبق هناك عذر يمكن الاستناد اليه لدى أي تقصير يحدث لأي سبب من الأسباب، عدا القصور وتضعضع النشاط البنّاء، وهذا مانرجو أن لانسمع له صدى، وإلا كان نذير آفة تعاونية كالآفات الزراعية مثلاً، والعياذ بالله ..

فهاهو الشعب اليمني المقاوم بفطرته كل الآفات أياً كانت هويتها بعد العُدة لتلقين آفة الجراد درساً قاتلاً لو حط الرحال في أراضيه، حيث يصبح أكلة ترفيهية شهية بعد قليه وتطعيمه بالملح والبهارات كصيد حلال، لا تستطيع أسرابه الطيران في الليالي الشاتية، وعندئذ يسهل جمعه مشلول القوى فاقد الحركة، لذا لابد أن يتحاشى التوجه الى اليمن خوفاً من مصير خطير يصبح فيه صيداً بدل أن يكون صائد الحاصيل، فما في اليمن مكان لأي آفة أياً كان نوعها وإن قال شاعر في الماضي:

مرَّ الجراد على زرعي فقلتُ لهُ اسلك طريقك لاتولع بإفساد
أجابني واقفٌ منهمَ على شجرٍ إنّا على سفر لابد من زاد
كفَى الله اليمنَ وأهله جميع الآفات دون استثناء، وهدانا قيادةً وشعباً الى سواء السبيل..

بعد التفويض من رئيس الجمهورية

هل تخضع المجالس المحلية للمحاسبة لدى أي تقصير؟

عبدالله الشهاري